القرى النموذجية بالغاب.. ٣٨ سنة من التعثر!

حماة- محمد أحمد خبازي

منذ عام ١٩٨٢ ومشروع القرى النموذجية العشر بمنطقة الغاب، لوقف الزحف العمراني بالأراضي الزراعية، متعثر التنفيذ ولم يُكتب له النجاح أو النهوض من واقعه المؤلم حتى اليوم، رغم محاولات الحكومات المتعاقبة المتكررة لبث الحيوية فيه، ولكن من دون أي جدوى!.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة في مجلس محافظة حماة رفيق عاقل المكلف هذا الملف بين أن مشروع القرى النموذجية في الغاب، يشمل قرى «عين سليمو- الحويجة- شمال القلعة- الزقوم- نهر البارد- جب الأحمر- عين الكروم- شطحة- مرداش- العنكاوي» كان يتضمن تجهيز ٧١٨١ مقسماً معداً للبناء على مساحة ٨٥٠٠ دونم وتخديمها بالطرق والكهرباء والمياه والهاتف والصرف الصحي بهدف توزيعها على المنتفعين والمالكين للأراضي الزراعية للحد من التوسع العمراني في الأراضي الزراعية والتحول عن البناء فيها إلى البناء في القرى النموذجية، ولكنه تعثر لأسباب كثيرة لا يتسع المجال لذكرها.

وأشار إلى أنه ومنذ عام ٢٠١١ قررت الحكومة نقل ملكية القرى النموذجية لمؤسسة الإسكان، لكنها اعتذرت بعد ٧ سنوات لعدم توفر الملاءة المالية والفنية، مضيفاً: كلفتنا وزارة الإدارة المحلية بدراسة إمكانية استثمار القرى النموذجية من قبل البلديات.

وأوضح عاقل أنه تم التقدم ببعض المقترحات إلى وزارة الإدارة المحلية بأنه بإمكان البلديات الاستفادة من استثمار هذه القرى عن طريق تطبيق مبدأ الجمعيات والشراكة مع أي شركة أو وزارة تريد الاستثمار في القرى النموذجية، وهذا يحتاج صيغة قانونية قد تكون عن طريق البلديات وأن يعتمد نظام بناء طابقي، مع مراعاة الكثافة السكانية، وأن تشارك المحافظة باستثمار جزء من تلك المساحات بإقامة مشاريع تنموية، وذلك لتحقيق الغاية المرجوة من القرى النموذجية بوقف الزحف العمراني بالأراضي الزراعية، منوهاً بإمكانية تخصيص جزء من المساكن لذوي الشهداء بسعر التكلفة، أو توزيع مقاسم لهم، ويمكن تطبيق مثل هذه التجربة على قرية واحدة كخطوة أولى مثل نهر البارد، وذلك بوضع مخططات فقط وفتح باب التسجيل للاكتتاب على السكن للمواطنين، ولكن حتى الآن لا جديد.

من جهته بيّن مدير فرع المؤسسة العامة للإسكان بحماة فؤاد دردر لـ«الوطن» أنه تم عقد عدة اجتماعات بالمحافظة لبحث نقل ملكية القرى النموذجية بالغاب من الوحدات الإدارية إلى الإسكان، مضيفاً: وطلبنا من تلك الوحدات مذكرات بإحصاء عدد السكان وحول الوضع الاجتماعي والديمغرافي منذ أكثر من سنة وحتى اليوم لم يحدث أي جديد وقال: علماً أنني لم أكن مديراً وقتذاك.

٤٠٠ طلب ترشيح لمجلس الشعب استقبلتها اللجان في المحافظات ماعدا السويداء وإدلب

رؤساء لجان ترشيح لـ«الوطن»: نتوقع أن يشهد اليوم إقبالاً كبيراً والعطلة سبب قلة الطلبات في الأيام الثلاثة الماضية

محمد منار حميجو

توقع رؤساء لجان الترشيح الخاصة باستقبال طلبات الترشيح لمجلس الشعب أن يشهد «اليوم» الأحد إقبالاً كبيراً على الترشح للمجلس بعد يومي عطلة الجمعة والسبت.

وأعلنت اللجنة القضائية العليا الخميس الماضي بدء تقديم طلبات الترشيح في مقرات مباني الدوائر الانتخابية في كل محافظة وذلك بعد يوم من نشر المرسوم في الجريدة الرسمية.

وبلغت عدد الطلبات في المحافظات بحسب رؤساء لجان الترشيح نحو ٤٠٠ طلب منها ٣٣ في دمشق و٣٥ في ريفها و١٤٨ في حلب ومناطقها بينما سجلت حمص ٥١ طلباً.

وفي اللاذقية بلغت عدد الطلبات ٢٣ طلباً وفي طرطوس ١٢ طلباً بينما في الحسكة ٢٩ طلباً ودير الزور ٢٨ طلباً ودرعا ٢٢ والرقة ٣ والقنيطرة ٨ طلبات، ولم يتثنى لنا الحصول على عدد طلبات إدلب والسويداء لتعذر التواصل مع رئيسي اللجنة.

وأكد رئيس لجنة الترشيح الأولى في دمشق حازم الألوسي أن الإقبال كان قليلاً في يومي الخميس والجمعة في حين زاد العدد يوم السبت، متوقعاً أن يزداد عدد طلبات الترشيح بشكل كبير اعتباراً من «اليوم» الأحد بحكم أن المؤسسات التي ستمنح الأوراق المطلوبة للمرشحين ستكون بدأت في دوامها الرسمي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الألوسي أن لجنة الترشيح تستقبل الطلبات وتبت فيها خلال خمسة أيام من تقديم الطلب، مشيراً إلى أنه يحق لمن رفض طلبه الطعن بالقرار أمام اللجنة القضائية الفرعية.

من جهته اعتبر رئيس لجنة الترشيح الثانية في مناطق حلب مدحت الخرفان أن الإقبال وسط في المناطق وأنه من المتوقع «اليوم» الأحد أن يزداد الإقبال بشكل كبير.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح خرفان أنه يتم التدقيق في الأوراق قبولها أو رفضها خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب، مشيراً إلى أن مقر اللجنة في مبنى المحافظة وهناك الكثير من أهالي مناطق حلب مقيمون في المدينة نتيجة ظروف الأزمة.

وأرجع رئيس لجنة الترشيح في اللاذقية زياد سلهب العدد القليل من الطلبات إلى وجود عطلة يومي الجمعة والسبت، مشيراً إلى أن عدد الطلبات حتى الآن ١٢ طلباً، ومتوقعاً أن تبدأ زيادة عدد الطلبات من «اليوم» الأحد وأن الوضع سوف يختلف جذرياً عن الأيام الثلاثة الماضية.

> الإبراهيم: نستقبل طلبات للترشيح في السبخة في ريف الرقة والثلاثاء والأربعاء في حماة

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد سلهب أنه لم يتم البت بالطلبات المقدمة بانتظار أن يزداد عددها أكثر من ذلك ليتم البت فيها.

وأوضح رئيس لجنة الترشيح الأولى في مدينة حلب ياسين حسون أن عدد الطلبات بلغت نحو ٤٥ طلباً، موضحاً أن مع اللجنة خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب للبت فيه وفي حال لم يتم البت به خلال هذه الفترة يكون مقبولاً حكماً.

وأكد رئيس لجنة الترشيح جورج هيلانة في القنيطرة أن الإقبال ضعيف جداً في المحافظة نتيجة وجود عطلة في اليومين الماضيين، في حين لفت عضو لجنة الترشيح في حمص عدنان إبراهيم أن عدد الطلبات بلغ نحو ٢٧ طلباً حتى الآن في المحافظة.

وكشف رئيس لجنة الترشيح في محافظة الرقة أن ثلاثة طلبات استقبلتها اللجنة خلال الأيام الثلاثة الماضية باعتبار أن الراغبين في الترشيح يجمعون أوراقهم المطلوبة لتقديمها للجنة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح أنه تم فتح مركز في منطقة السبخة لاستقبال طلبات المرشحين ومن ثم يومي الثلاثاء والأربعاء القادمين سوف يتم الانتقال إلى محافظة حماة لاستقبال الطلبات من المحافظة لأهالي الرقة القاطنين فيها.

وكان رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات حيدر رحمة أوضح في تصريحات صحفية له الخميس الماضي أنه يحق للمرشح أن يتقدم بطلبه بنفسه أو من خلال وكيله القانوني ويسجل في سجل خاص وفق التعليمات التنفيذية لقانون الانتخابات رقم ٥ لعام ٢٠١٤ مرفقاً بإخراج قيد مدني للمرشح يتضمن تاريخ ولادته بالأرقام والأحرف على أن يذكر فيه أنه عربي سوري منذ عشر سنوات على الأقل أو أنه منح الجنسية السورية بموجب المرسوم ٤٩ لعام ٢٠١١.

كما أنه يجب أن يقدم خلاصة سجل عدلي لم يمض عليه أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ الترشيح وشهادة معتمدة أو صورة مصدقة عنها تبين درجة إجادة اللغة العربية قراءة وكتابة إضافة إلى تصريح موقع من طالب الترشيح بأنه لم يرشح نفسه بدائرة انتخابية أخرى وبيان إقامة ورقم هاتف وما يثبت ترشحه عن القطاع الذي يطلب الترشيح فيه ووثيقة نقل الموطن الانتخابي لمن نقل موطنه الانتخابي.

إعادة إقلاع معمل الكحول بعد توقفه لمدة ٧ أشهر.. وآلات عمرها ٤٤ سنة ما زالت تعمل في شركة الوليد

وزير الصناعة لـ«الوطن»: ٤٨٣ منشأة صناعية تم تأهيلها وعادت للعمل

حمص- نبال إبراهيم

بين وزير الصناعة محمد معن جذبة أن عدد المنشآت التي تم تأهيلها وإعادة افتتاحها بلغ ٤٨٣ منشأة صناعية.

وأكد جذبة خلال زيارته أمس لمحافظة حمص لـ«الوطن» أن المحافظة تضم صناعات نوعية كصناعة السكر والتعدين والبلاستيك وخطت خطوات جيدة في التنمية الاجتماعية بتأمين فرص عمل والتنمية الاقتصادية لتساهم بدعم الناتج المحلي والقومي بهذه المنتجات وهذه الصناعات، مشيراً إلى أن مجمل المنشآت الصناعية في حمص تتطور بفضل التسهيلات الحكومية منها دعم صناعة إحلال المستوردات وغيرها من التسهيلات ومن خلال الاهتمام الحكومي المباشر على أعلى المستويات الحكومية بالإنتاج الزراعي والصناعي لكونها مدخلاً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في القطر بشكل عام، ولما تحققه من آثار إيجابية وإفساح المجال بالتوسع بحلقات الإنتاج المتعددة.

وأكد الوزير خلال جولته في معمل الكحول في شركة سكر حمص أن صناعة الكحول من الصناعات المهمة التي تدخل في الصناعات الدوائية، لافتاً إلى أنه تمت إعادة إقلاع المعمل بعد توقفه لمدة ٧ أشهر بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٢ طناً باليوم، وسيعمل على تغذية المعامل الدوائية ووزارتي الدفاع والصحة وجميع الجهات المعنية بالمادة الكحولية التي تدخل في مجالات التعقيم والدواء والصناعة بشكل عام، إضافة لصناعات أخرى لم تكن موجودة في سورية وخاصة أن حمص تكتسب مكانة جغرافية وصناعية والخبرة تؤهلها لتكون بمركز ثقل الصناعة السورية المتعددة والمتطورة.

بدوره بين مدير معمل الكحول أحمد عثمان لـ«الوطن» أنه تمت إعادة إقلاع المعمل بقسم التخمير منذ يومين على أن يتم البدء من اليوم بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٢ طناً يومياً من مادة الكحول بنوعيه الطبي والصناعي، بالإضافة لإنتاج نحو ١,٢ طن يومياً من غاز الكربون، لافتاً إلى أن المعمل يقوم بتزويد المادة الكحولية لكل المشافي في القطاعين العام والخاص بالإضافة لاستخدامه في صناعة المشروبات الكحولية والأدوية، منوهاً بأن المعمل توقف لسبعة أشهر نتيجة لضعف استجرار المادة وعدم تصريفها من جهة وللقيام بأعمال الصيانة من جهة أخرى.

من جهته أكد مدير معمل الزيت والصابون في الشركة علي شقوف لـ«الوطن» أن معمل الزيت يعمل بطاقة إنتاجية تعادل ٦٠ طناً يومياً من بذور القطن ينتج عنها نحو ٨ أطنان زيت مكرر باليوم و٣ أطنان صابون و٤٠ طناً من مادة الكسبة العلفية وكمية تتراوح ما بين ١ إلى ٢ طن من مادة اللنيت المعدة للتصدير.

من جانبه أوضح مدير شركة الوليد للغزل والنسيج مضر رومية أن زيارة وزير الصناعة والوفد المرافق له للشركة للوقوف على الواقعين الإنتاجي والعمالي وعلى الصعوبات التي تعترض سير العمل لتذليلها من واقع الكهرباء والعمالة وغيرها، والاطلاع على الخدمات التي يقدمها معملا الشركة والأعمال المنجزة خلال الأشهر الماضية والتي كان أبرزها البدء بنقل آلات غزل نهائي من الشركة الخماسية بدمشق كانت معرضة للعبث والتخريب من قبل العصابات الإرهابية إلى مقر شركة الغزل بحمص.

ولفت إلى أنه تم نقل آلة من الآلات حتى الآن وتمت إعادة تأهيلها وصيانتها بجهود عمال الشركة وخبراتهم من دون الاستعانة بأي خبرة خارجية.

وبين أن سعر الآلة الواحدة يتجاوز ٢٠٠ مليون ليرة سورية لو كان سيتم شراؤها، وأن الطاقة الإنتاجية للآلة الواحدة تصل إلى ٣٥٠ كغ خلال ٢٤ ساعة وتنتج أجود أنواع الخيوط، مشيراً إلى أنه سيتم نقل باقي الآلات وتأهيلها ووضعها بالخدمة بعد النجاح في هذه التجربة لتكون مكان آلات تجاوز عمرها ٤٤ عاماً موجودة بالشركة، كاشفاً أنه من الممكن أن يصل إنتاج هذه الآلات إلى نحو ٣,٥ أطنان يومياً بعد الانتهاء من عمليات النقل والتأهيل ووضعها بالخدمة.

وأوضح رومية أن الشركة تعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى ٦ آلاف و١٦٠ طناً سنوياً من خلال معملي الخيوط القطنية والخيوط الممزوجة وتنتج جميع أنواع الخيوط وأجودها، مضيفاً إن الشركة حققت أرباحاً وصلت إلى نحو ١٢٩ مليون ليرة سورية خلال عام ٢٠١٩ الفائت.

وبعد الجولة حضر وزير الصناعة اجتماع الهيئة العامة السنوي لغرفة صناعة حمص، حيث استعرض الصناعيون خلال الاجتماع أهم المشاكل والمعوقات التي يواجهونها وكانت بالمجمل تتحدث عن ضرورة زيادة التصدير وتخفيف فاتورة المستوردات ومكافحة التهريب بشكل فعال، ودعم المنشآت الصناعية المتوقفة لإعادة الإنتاج من خلال جدولة الالتزامات المالية تجاه المؤسسات الحكومية كافة، من ضرائب ورسوم وفواتير كهرباء ومياه وغيرها من الالتزامات، والعمل على منح قروض إنتاجية لهذه المنشآت لإعادة الإقلاع وتعديل القانون ٢٦ الخاص بالقروض المتعثرة ومعالجة كل حالة على حدة من قبل مديري فروع المصارف بالمحافظات.

كما طالب الصناعيون بالعمل على قبول قصر الحجز الاحتياطي للقروض المتعثرة بما يضمن حق الدولة والسماح للصناعي بالتصرف بجزء من ممتلكاته ليتمكن من تسديد القروض المترتبة على المنشأة وتمويل إعادة الإنتاج، وربط الاستيراد بالتصدير من خلال بيع جزء من القطع الناتج عن التصدير لمصلحة المستوردين لبعض السلع ذات الأهمية إضافة لدعم صناعات بدائل المستوردات والصناعات كثيفة العمالة والصناعات التي تعتمد على مواد أولية محلية خاصة الزراعية والصناعات التي تحقق قيمة مضافة عالية وذلك من خلال تقديم قروض بفوائد مخفضة ورفع رسوم الاستيراد للمنتجات المماثلة والمنتجة محلياً شريطة أن يكون إنتاجها ملبياً لحاجة السوق، والإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة خمس سنوات وإعفاء إجازات استيراد خطوط الإنتاج والآلات الصناعية المستوردة من قبل الصناعيين والتشدد بمنح إجازات الاستيراد واقتصارها على المواد الأولية لتنشيط عجلة الإنتاج.